برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، ٨ -٢٠٠٠/٢/١٠

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2000/6
17 December 1999
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الاستراتيجية القطرية – تنزانيا

الموجز

تجئ هذه الوثيقة في أعقاب مخطط الاستراتيجية القطرية السابق CFA:39/SCP:14/9 (OME), Add.2، وتصور الهيكل الذي سيتم في إطاره إعداد وتنفيذ أول برنامج قطري لتنزانيا وضعه **برنامج الأغذية العالمي** لتقديمه إلى **المجلس التنفيذي** لاعتماده عام ٢٠٠١. وتتماشى فترة هذا البرنامج القطري الزمنية مع دورة **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦.

وطبقا لتصنيف **الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي** تجئ تنزانيا ضمن "أقل البلدان نموا"، ومن بين " بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض"و" البلدان الفقيرة المثقلة بالمديونية". وأكثر من ٨٠ في المائة من محاصيل تنزانيا الغذائية من إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة. ويزيد عدد النساء العاملات في القطاع الزراعي عن عدد الرجال، ورغم ذلك يعتبرن من المجموعات المتضررة لافتقارهن لفرص الانتفاع بالموارد الإنتاجية الرئيسية كالأرض، ورأس المال، والائتمان، وخدمات الإرشاد، والتدريب. ومن بين أسباب تدهور الأمن الغذائي وضعف القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية، تدنى نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي الأساسي، واختلال الأسواق، وضعف البنية الأساسية في المناطق الريفية. كما أن انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة(الإيدز)، وتقلص الخدمات العامة من بين العوامل الرئيسية الأخرى التي تؤثر إلى أقصى مدى على دخول الأسر سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، ولا سيما الأسر ترأسها النساء. ومن الجدير بالإشارة أيضا أن تنزانيا ما زالت تأوي حتى الآن نحو نصف مليون لاجئ.

وقد تلقى ضحايا الفيضانات مساعدات ضخمة للإغاثة. وبالرغم من أنظمة الإنذار المبكر المحسنة، ومن تعزيز عمليات تحليل أسباب الضعف ومواطنه، وبالرغم من المناهج المطبقة لاختيار المناطق المستفيدة، فقد ازداد على نحو ملحوظ تواتر وحجم التداخلات لمقاومة الفيضانات، ولا سيما في مناطق تنزانيا الوسطى، خلال الخمس سنوات الماضية. وقد تآكلت آليات الفقراء التقليدية للمقاومة . ويرجع ذلك جزئيا لتحرير الأسواق كما يرجع أيضا للعوامل المناخية. وما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء هذه المشكلات بالتعاون بين الحكومة والمنظمات الإنمائية، بما في ذاك إعادة إقامة الأصول التي فقدها الفقراء بسبب سلسلة المواسم الزراعية السيئة المتعاقبة، فمن المتوقع ألا يجد سكان هذه المناطق ملاذا لهم سوى الاعتماد كلية على معونات الإغاثة.

وبالنظر إلى الصلة الوثيقة القائمة بين الطوارئ والتنمية، يركز مخطط الاستراتيجية القطرية الموارد هنا، أولا وقبل كل شئ، على ثلاث من مجالات التنمية الاستراتيجية الخمس التي ستتركز عليها معونة **البرنامج** الإنمائية، التي أجازها **المجلس التنفيذي** مؤخرا. وهذه المجالات هي: تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب؛ وتمكين الأسر الفقيرة من إقامة الأصول والمحافظة عليها؛ والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لمثل هذه الأزمات المتكررة.

وقد بدأ بالفعل تنفيذ مشروعين رائدين بمساعدة **البرنامج** في أشد المناطق تأثرا من الطوارئ الغذائية الأخيرة بهدف: تعزيز الأمن الغذائي في المناطق المهددة بالجفاف بفضل برامج تعتمد على العون الذاتي، ومساندة المدارس الابتدائية التي يقع عليها الاختيار والتي تعانى من نسبة مرتفعة من التغيب بسبب انعدام الأمن الغذائي المزمن. ومن المتوقع أن يشكل هذان النشاطان جوهر البرنامج القطري مستقبلا.

وسيواصل **البرنامج** تقديم مساعداته للمجتمعات المضيفة وللاجئين، لمساندة مشاركة هذه المجتمعات واعتمادها على الذات. كما سيعمل **البرنامج** بإيجابية على تعزيز صلات الشراكة مع المصالح الحكومية ومع المنظمات غير الحكومية التي تعمل مباشرة مع أشد المجتمعات معاناة من انعدام الأمن الغذائي.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا(OSA):	محمد الزجاري	رقم الهاتف: 066513-2201
منسق برامج تنزانيا (OSA):	P. Buffard	رقم الهاتف: 066513-2317

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مقدمة

١- تنزانيا بلد شاسع ومتنوع البيئة، يمتد على مساحة تبلغ ٢٠٠ ٩٤٥ كيلومتر مربع، تشمل الجزء الرئيسي الواقع على طول ساحل شرقي أفريقيا بالإضافة إلى جزيرة زنجبار (وجزر أنجوجا وبمبا). وينقسم البلد إلى ٢٥ منطقة، منها ٢٠ واقعة في الجزء الرئيسي وخمس في زنجبار. وتنقسم هذه المناطق بدورها إلى مقاطعات، ووحدات إقليمية، ودوائر، وإلى أكثر من ٠٠٠ ٩ قرية. وقد تضاعف عدد السكان ثلاث مرات تقريبا في أقل من ثلاثة عقود، وارتفع من ١٢,٣ مليون نسمة في عام ١٩٦٧ إلى ٣٠ مليون (طبقا للتقديرات الحكومية) في عام ١٩٩٩. وتصل نسبة الأمية في تنزانيا (من سن ١٥ سنة فما فوق) إلى ١٨ في المائة بين الذكور و٣٨ في المائة بين الإناث، في حين أن نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بلغت ١٣٦ حالة من بين كل ١٠٠٠ حالة[١]. وفي عام ١٩٩٧، كان الناتج الوطني الإجمالي يقدر بمبلغ ٢١٠ دولارات للفرد الواحد[٢]. وعلى أساس مؤشر التنمية البشرية البالغ ٠,٤٢١ في عام ١٩٩٧، يجيء ترتيب تنزانيا في المرتبة السادسة والخمسين بعد المائة من بين ١٧٤ بلدا[٣].

٢- يعتمد اقتصاد تنزانيا بدرجة كبيرة على الإنتاج الزراعي. فحوالي ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مصدره نحو ٣,٦ مليون أسرة تزاول الزراعة المعيشية، كما أن القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي لنحو ٧٥ في المائة من حصيلة الصادرات ويستخدم وحده حوالي ٩٠ قي المائة من اليد العاملة. وتمثل المحاصيل الغذائية ٥٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، والماشية المستخدمة في الزراعة ٣٠ في المائة، والمحاصيل التصديرية التقليدية (البن، والقطن، وفول البلاذر الأمريكي أو الكاشو، والسيزال) ٨ في المائة، ومحاصيل الصيد (الأسماك والحيوانات) ٦ في المائة، والمنتجات التجارية الحراجية ١ في المائة. وتتميز تنزانيا بتنوعها الإيكولوجي الكبير، مما يفسر الأنماط الإقليمية المتنوعة للمحاصيل الزراعية. وتنتج الذرة، وهي المحصول الرئيسي من الحبوب في المناطق الجبلية الجنوبية (إيرينجا، ومبيبيا، وروفوما، وروكوا) بالإضافة إلى مناطق تابورا، وشينيانجا، وأروشا ودودوما، وتنتج الكسافا في المناطق الساحلية ومناطق البحيرات، في حين أن الموز والفول يعتبران من المحاصيل الرئيسية في شمالي غرب مناطق كاحيرا وكيليمنجارو.

٣- وخلال الخمس السنوات التي أعقبت إعلان الاستقلال مباشرة (١٩٦١-١٩٦٦)، سارت تنزانيا وفقا لاستراتيجية، مستمدة جزئيا من **البنك الدولي**، تهدف إلى تحقيق التنمية وفقا للشروط التقليدية لتحقيق الحد الأقصى من النمو في ظروف يغلب عليها اقتصاد السوق. وكان من المتوقع أن تنجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة. إلا أن الاستثمارات الأجنبية المتوقعة لم تتحقق. علاوة على ذلك كانت الدلائل تشير إلى أن هذه السياسة أدت إلي تكوين نخبة متميزة، مع إهمال التنمية الزراعية وتوسيع الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.

٤- وشدّد إعلان أروشا (١٩٦٧) على أهمية التنمية المتساوية بين الجميع، والتنمية الريفية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، كما أخضع وسائل الإنتاج الرئيسية والتوزيع لملكية ورقابة الدولة. وازداد حجم المساعدات المقدمة إلى تنزانيا سواء الثنائية أو متعددة الأطراف على نحو كبير في نهاية الستينات وطوال السبعينات. إلا أن مستوى المعونات انخفض في بداية الثمانينات من حوالي ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ إلى نحو ٤٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥.

---

(١) "مؤشرات التنمية العالمية" – **البنك الدولي ١٩٩٩**.
(٢) **البنك الدولي**، نفس المرجع، ١٩٩٩ (البيانات تتعلق بالجزء الرئيسي دون الجزر).
(٣) " تقرير التنمية البشرية"، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**،١٩٩٩.

وأدت سلسلة من الصدمات الاقتصادية استمرت من منتصف إلى نهاية السبعينات إلى تعميق الآثار الناجمة عن تقلص الاستثمارات. وقد أدت الحرب مع أوغندا، وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى سلسلة من المواسم الزراعية السيئة بسبب الجفاف إلى إضعاف الاقتصاد إلى أقصى حد. وكانت ميزانية الحكومة في عام ١٩٨٤ دليلا على أن الحكومة بدأت في تغيير مسارها. وفي عام ١٩٨٦ تم التوصل إلى اتفاق مع **صندوق النقد الدولي** وبدأت الحكومة في تنفيذ برنامج للإنعاش الاقتصادي، وبرنامج نمطي للإصلاح الاقتصادي. وبدأ مستوى المساعدات يرتفع من جديد. وبعد ثلاث سنوات استكملت هذه الاستراتيجية بخطة عمل اقتصادية واجتماعية أولت مزيدا من الاهتمام بالخدمات الاجتماعية.

٥- وفي أوائل التسعينات تدهورت العلاقات مع منظمات المعونة. فقد اتضح سوء الإدارة المالية وانخفضت معدلات تحصيل الإيرادات إلى أدنى حد بسبب مختلف الإعفاءات الضريبية وغير ذلك من ترتيبات. وفي عام ١٩٩٥، فرضت الحكومة الجديدة رقابة ضريبية ونقدية صارمة، وبدأت الدلائل تشير إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي، كما انخفضت نسبة التضخم إلى أقل من ١٠ في المائة، وغطت إيرادات الضرائب الميزانية المتكررة.

٦- ومع ذلك، لم تنجح المكاسب الاقتصادية الشاملة التي تحققت في العقد السابق بالرغم من حجمها في تحسين مستوى معيشة غالبية السكان، وبقيت تنزانيا ضمن أشد بلدان العالم فقرا، حيث يعيش أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر. وتزداد حدة الفقر بين الأسر الريفية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة حيث يمتلك السكان عدد ضئيل من رؤوس الماشية أو لا يمتلكون شيئا ويعتمدون في معيشتهم على ما تنتجه الأراضي الزراعية البعلية. ولا تتنفع مثل هذه المناطق سوى بالحد الأدنى من المياه الصالحة للشرب ومن الخدمات الاجتماعية كمرافق التعليم، والصحة، والإصحاح.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني

٧- لا يتفق حجم الغذاء المنتج محليا مع الاحتياجات على المستوى الوطني، مما يفسر ازدياد صافي حجم الواردات من الحبوب، خلال الست سنوات الأخيرة، بشكل ملحوظ (أنظر الجدول التالي).

تنزانيا – صادرات وواردات الحبوب (١٩٩٤-٢٠٠٠)

	١٩٩٤/١٩٩٥	١٩٩٥/١٩٩٦	١٩٩٦/١٩٩٧	١٩٩٧/١٩٩٨	١٩٩٨/١٩٩٩	١٩٩٩/٢٠٠٠	١٩٩٤-٢٠٠٠ المتوسط
	(بآلاف الأطنان)						
الصادرات	صفر	٢٠٣	١٥٨	٢٨	٢٥٠	٨٠	١٢٠
الواردات	٢٢٢	٧٠	٦٩	٦٦٣	٤٥٠	٦٧٠	٣٥٧
صافي الواردات	٢٢٢	-١٣٣	-٨٩	٦٣٥	٢٠٠	٥٩٠	٢٣٨
المعونة الغذائية	١٤٥	٢٣	٦	٣٧	٦٩	٧٥	٥٩

المصدر: نظام الإعلام الشامل والإنذار المبكر- منظمة الأغذية والزراعة

تقديري

دون المساعدات المقدمة للاجئين

٨- يعيش أكثر من ٧٠ في المائة من سكان تنزانيا في المناطق الريفية وإن كان من المقدر أن أكثر من ٣٨ في المائة من الأسر الريفية غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية[٤]. ويشير مؤشر الأمن الغذائي الأسرى **لمنظمة الأغذية والزراعة** إلى تدنى المؤشر من ٨١,٨ (١٩٧٩-١٩٨١) إلى ٧٤,٥ (١٩٩٣-١٩٩٥). ويعتبر انعدام الأمن الغذائي المؤقت من الظواهر الشائعة في العديد من المناطق، ولا سيما خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى شهر أبريل/نيسان. ويمكن إيجاز العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني، فيما يلي:

عدم ملائمة الطرق والمرافق التسويقية؛

الاعتماد على الزراعة البعلية؛

انتشار أساليب الزراعة اليدوية وندرة استخدام المدخلات؛

خسائر ما بعد الحصاد وعدم ملائمة مرافق التخزين؛

تفشي الآفات؛

الافتقار إلى مرافق الائتمان.

٩- وكان من نتائج التقلبات المناخية أن ازدادت أوضاع الأمن الغذائي سوءا. فهناك ١١ منطقة يتهددها الجفاف وتعانى على نحو متكرر من عجز في المحاصيل.

١٠- تعوق حالة البنية الأساسية الريفية الرديئة حركة المنتجات الزراعية لا من مناطق الفائض الغذائي إلى مناطق العجز فحسب بل حتى داخل نفس المناطق والمقاطعات. وخلال فترة الثمانينات تدهورت شبكة الطرق في تنزانيا بشكل خطير. وفي عام ١٩٩٦ أنجز برنامج للاستثمار لتحسين شبكة طرق الوصل الرئيسية، بفضل مساندة مالية مقدارها ٨٥٠ مليون دولار مقدمة من جهة مانحة. ومع ذلك، فبالرغم من الاستثمارات الملحوظة لإصلاح وبناء الطرق الجديدة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المصالح الحكومية المعنية عجزت عن توفير الصيانة لشبكة الطرق الثانوية، بحيث أصبحت بعض الطرق غير قابلة للاستخدام خلال موسم الأمطار.

١١- وتسببت بصفة خاصة الأمطار الغزيرة التي هطلت بسبب إعصار النينيو في ١٩٩٧/١٩٩٨ في أضرار بالغة، إذ اكتسحت الجسور، وخط السكك الحديدية الرئيسي، والعديد من الطرق الريفية. وتعتبر تكاليف النقل باهظة بسبب ضعف بنية النقل الأساسية، مما يؤثر سواء على بيع المنتجات الزراعية أو على شراء المدخلات.

١٢- أثبتت دراسة بالعينة[٥] أجرتها مؤخرا وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية، بشأن التجارة غير الرسمية بين تنزانيا وجيرانها أن مستوى التجارة غير الرسمية للمنتجات الزراعية ملحوظ في البلدان المجاورة الواقعة في الشرق وفي الجنوب، مما يؤثر على الميزانية العمومية الغذائية لتنزانيا. والعديد من المناطق في تنزانيا، ومنها بعض المناطق التي تعتبر من أهم المناطق الزراعية، لديها علاقات وثيقة بالأسواق في البلدان المجاورة أكثر مما لديها مع باقي أنحاء تنزانيا. ومما يعزز هذا الاتجاه مساحة البلد الشاسعة فضلا عن ضعف البنية الأساسية. ومن ناحية أخرى، حالت الرسوم الجمركية المرتفعة المفروضة على التجارة الرسمية بالإضافة إلى العوائق البيروقراطية دون مزاولة تجار القطاع الخاص نشاطهم في مجال التجارة الرسمية.

---

[٤] مركز الاستثمار **بمنظمة الأغذية والزراعة**: تقرير صياغة. تنزانيا - برنامج للري قائم على المشاركة، ١٩٩٩.

[٥] التجارة غير المسجلة عبر الحدود بين تنزانيا وجيرانها: الآثار على الأمن الغذائي. مشروع CA رقم ٦٢٣-٠٤٧٨-A-٠٠-٣١٨٠، ١٩٩٨.

تحديد السكان المستفيدين

١٣- تأثر دخل الأسر بشكل ملحوظ نتيجة لتطبيق مبدأ تقاسم تكلفة الخدمات العامة، مما دفع العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى استخدام إنتاجهم الغذائي سواء لسد احتياجاتهم من النقد أو للاستهلاك. ولا يمكن الآن الانتفاع بالتعليم، أو بالرعاية الصحية، والمياه وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية إلا لمن يتوافر لهم دخل نقدي. وقد كانت للتخفيضات الجذرية التي أجرتها الحكومة على المدخلات التي تدعمها آثار عكسية على الإنتاج الشامل سواء للمحاصيل النقدية أو الغذائية؛ مما ترتب عليه انخفاض ملحوظ في مستويات الدخل الشامل للعديد من الأسر الريفية. ويعتبر المعدمون، ومن يستغلون مساحة تقل عن هكتار من الأرض، ولا سيما من لا يملكون سوى عدد ضئيل من الماعز أو من الحيوانات الزراعية من أشد الفئات ضعفا. والعديد من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تعيش على أراض حدية كثيرا ما تتعرض للكوارث كالجفاف، والفيضانات، وتفشي الآفات، وإصابة النباتات بالفيروسات، وندرة الكلأ، وخسائر ما بعد الحصاد، أو بعدد منها مجتمعة.

النساء والفتيات

١٤- في إطار المحيط الحضري، اتضح من بحث أجرته مؤخرا منظمة كير في دار السلام أن نساء الأسر الريفية الفقيرة يواجهن صعوبات جمة للحصول على الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهن الأساسية، مما يؤثر بشكل مباشر على رعاية الأطفال، ولا سيما على وضعهم التغذوي. واتضح من المسح الذي أجرته منظمة كير أن ٤٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة الذي يعيشون في أفقر مناطق دار السلام يعانون من توقف في نموهم الطبيعي.

١٥- وتشير دراسة **للبنك الدولي** في عام ١٩٩٦[٦] أن النساء يترأسن في الواقع ٢٥ في المائة من مجموع الأسر، ومع ذلك يقل متوسط دخلهن بنسبة ٤٥ في المائة عن دخل الأسر التي يكون أربابها من الرجال؛ وأن ٦٩ في المائة من الأسر التي ترأسها النساء، تعيش تحت خط الفقر. وفي مسح سابق **للبنك الدولي** أجرى عام ١٩٩٣[٧] حول تنمية الموارد البشرية، اتضح أن الأسر التي يكون أربابها من الرجال تمتلك ما يوازي ٦,٠٨ أكر من الأرض المزروعة، في حين أن الأسر التي ترأسها النساء لا تمتلك سوى ٣,٧٤ أكر. وأسوة بالملاحظ في غالبية المناطق الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى الأفريقية، تضطلع المرأة بأغلب المهام الزراعية التي تستغرق وقتا طويلا مثل اقتلاع الأعشاب الضارة، بالإضافة إلى مهامها كأم ومدبرة للمنزل. ويبرز بحث أجراه مؤخرا معهد الدراسات الإنمائية التابع لجامعة دار السلام[٨] أن المرأة ما زالت تعاني من الميز فيما يتصل بالصحة، والتعليم الأساسي، والأمية، وعبء العمل المنوط بها، والدخل، والانتفاع بالائتمان، والزواج، والإرث، والمشاركة السياسية، واتخاذ القرار.

١٦- وحتى في الأسر يرأسها الرجال، تتحمل النساء أعباء تفوق قدراتهن. فبالإضافة إلي الأعمال المنزلية، يتحملن كافة أعباء الإعالة (كنقل المياه، وجمع حطب الوقود؛ وطهي الطعام، والعناية بالأطفال، والنظافة، وما إلى ذلك..). أما النساء اللواتي في سن الإنجاب فيعتبرن بصفة خاصة من أشد الفئات ضعفا. فبالرغم من أن الرعاية في الفترة السابقة على الوضع تعتبر في تنزانيا طيبة بنسبة ٧٠ في المائة، إلا أن رداءة الخدمات المقدمة من بين أسباب نسبة الوفيات المرتفعة بين الأمهات، والتي تبلغ ٥٣٠ حالة من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ حالة[٩]. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بين النساء أعلى من نسبته بين الرجال وأيضا بين الفتيات اللواتي في سن

---

(٦) " تحديات الإصلاحات، النمو، والدخل، والرعاية الاجتماعية في تنزانيا" – مسح عشوائي PRA، **البنك الدولي**، مايو/أيار ١٩٩٦

(٧) " مسح لتنمية الموارد البشرية"، **البنك الدولي**، ١٩٩٣

(٨) " أصوات القاعدة" من شينيانجا ونجورونجورو، يوليو/تموز ١٩٩٩، معهد الدراسات الإنمائية، جامعة دار السلام.

(٩) **البنك الدولي**، ١٩٩٩، نفس المرجع.

المراهقة. وآثاره خطيرة إذ أن النساء كثيرا ما يتركن دون أية مساعدة لتقديم الرعاية للمرضى ويفقدن حياتهن بسبب هذا المرض.

١٧- خلال عام ١٩٨٦ كانت نسبة قيد الفتيات في المدارس الابتدائية، على المستوى الوطني، موازية لنسبة الفتيان ، باستثناء المناطق التي يقطنها الرعاة. ففي هذه المناطق، تؤثر التقاليد البدوية المتبعة على تعليم الفتيات، فالفتاة مخصصة للزواج، ويتم سحبها من المدرسة بعد الختان باعتبارها ملكا لزوجها القادم منذ الولادة. أما على مستوى المدارس الثانوية، فالتباين بين نسب قيد الفتيات والفتيان يبدو واضحا وبالأخص في المدارس الحكومية، حيث لا تزيد نسبة الفتيات على ٤٤ في المائة[١٠] من إجمالي عدد طلاب المدارس الثانوية. كما أن الافتقار إلى مساكن مخصصة للطالبات من العوائق التي تحول دون التحاقهن بالمدارس الداخلية على جميع المستويات. وهذا التفاوت العددي بين الذكور والإناث يبدو أيضا بوضوح على المستوى الجامعي، ولا سيما في كليات العلوم الطبيعية.

أولويات وسياسات الحكومة لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات الشاملة

١٨- الهدف الذي تسعى إليه الحكومة جاهدة هو خفض حجم الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ واستئصاله بحلول عام ٢٠٢٥. إلا أن الحكومة تعترف بأنها لا تستطيع بمفردها، نظرا لقدراتها المحدودة، تحقيق ما تصبو إليه من أهداف ولاسيما خفض عدد فقرائها. ومن ثم، فإن أولوياتها في مجال المعونة الخارجية تحددت على أساس هيكل استراتيجية تنزانيا للمعونة الخارجية الذي كان يجرى تجهيزه وقت إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي. وسيولي هذا الهيكل الاستراتيجي الأولوية للتعليم، والصحة، والزراعة (مع التشديد على الأمن الغذائي)، والمياه، والطرق، كما سيولى الأولوية أيضا لسلامة توجيه السياسات ولزيادة الشفافية.

١٩- واستنادا إلى "رؤيتها الإنمائية حتى عام ٢٠٢٥"، حددت حكومة تنزانيا الأولويات العريضة التالية:

الحد من تطور الفقر الشامل، مع الاهتمام بصفة خاصة بتنمية القطاع الريفي حيث تعيش أغلبية الفقراء؛

تسخير قوى السوق لتواكب الرؤيا الإنمائية ولمواجهة التحديات الناجمة عن توسيع نطاق المشاركة في الأسواق؛

التغلب على جوانب الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية وتطوير القدرة على التصدي لتقلبات الطبيعة؛

٢٠- أما سياسات الحكومة للحد من حجم الفقر فقد عكستها أيضا الاستراتيجية الوطنية لاستئصال الفقر (المنشورة عام ١٩٩٨) والتي تهدف إلى إشراك الأهالي ولا سيما الفقراء، في تحديد برامج استئصال الفقر، وفي تخطيطها، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها.

سياسات الأمن الغذائي

٢١- تعتبر حكومة تنزانيا الأمن الغذائي، سواء على المستوى الوطني أو الأسري، من أولى الأولويات في مجال استئصال الفقر. وقد سبق أن أبرز برنامج الأمن الغذائي الشامل الذي أعدته الحكومة، بالتعاون مع **منظمة الأغذية**

(١٠) **البنك الدولي**، ١٩٩٩، نفس المرجع.

والزراعة، في عام ١٩٩٣، الأولويات التي يتعين اتباعها للنهوض بالأمن الغذائي. وقد تم وضع تصميم هذا البرنامج لمعالجة ثمانية مجالات رئيسية: (١) انعدام الأمن الغذائي بين الفئات الضعيفة والمجموعات الريفية ذات الدخل المنخفض؛ (٢) نظام التسويق غير الفعال؛ (٣) نظام النقل الرديء؛ (٤) خسائر ما بعد الحصاد؛ (٥) تلاءم الطلب على الغذاء مع الإمدادات؛ (٦) عدم فعالية إدارة الأزمات الغذائية؛ (٧) الافتقار إلى الائتمان؛ (٨) تدهور الموارد. وبالرغم من الجهود المبذولة والتي ما زالت تبذل لمعالجة هذه المشكلات، فما زالت هذه الأهداف ملحة. وفي إطار استراتيجية تنزانيا للمعونة الخارجية، ستركز استراتيجية الحكومة في المستقبل على تنفيذ البرنامج الوطني الخاص المتعلق بتكثيف الإنتاج الزراعي، من أجل تحسين الأمن الغذائي الوطني والأسري. وسيركز هذا البرنامج على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يزرعون في الغالب محاصيل غذائية، دون استخدام الميكنة أو باستخدامها في أضيق الحدود ، مع سوء استخدام مياه الري.

٢٢- أنشئ احتياطي الحبوب الاستراتيجي في عام ١٩٧٧، بمساعدة **البرنامج**، وكان الغرض منه هو الاحتفاظ بمخزون يعادل ثلاثة أشهر من الاحتياجات، إلى أن تصل الواردات في حالة أي عجز غذائي. ويستطيع هذا الاحتياطي الاستراتيجي الاحتفاظ ماديا بكمية تصل إلى ٠٠٠ ١٥٠ طن موزعة على ١٥ مخزنا إقليميا. ونتيجة للاتجاه المتزايد إلى تحرير الأسواق، تطور دور هذا الاحتياطي ليصبح أداة رقابة هامة للحد من تقلبات الأسعار. ومع ذلك، فإن قدرة احتياطي الحبوب الاستراتيجي على التدخل على الأسواق تحدها العوائق الإدارية وتلك المتعلقة بالسياسات العامة والتي أدت إلى تعثر ملحوظ بين ارتفاع الأسعار وبين كميات الحبوب الفعلية التي تطرح على الأسواق.

٢٣- طوال العشر سنوات الماضية، تمكن احتياطي الحبوب الاستراتيجي من شراء ستة في المائة في المتوسط من إجمالي الإنتاج الوطني للذرة. وخلال السنوات الأخيرة، أفرجت الحكومة عن كميات كبيرة من مخزونات الاحتياطي لاستخدامها في أعمال الإغاثة بسبب عدم قدرة غالبية الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على الحصول على الحبوب بالأسعار التجارية. وفي حين أن قدرة احتياطي الحبوب الاستراتيجي على مواجهة الاحتياجات الطارئة تدنت تدريجيا خلال عقد التسعينات، إلا أنه تم تصحيح الأوضاع في عام ١٩٩٩، عندما تمكن الاحتياطي من تكوين مخزون يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ طن، استنادا، في المقام الأول، على الواردات.

٢٤- من المقرر تكوين لجنة فنية لاستعراض الاحتياطي الاستراتيجي وطريقة عمله. وفيما يلي القضايا التي تم تحديدها باعتبارها من الاهتمامات الرئيسية:

الاتفاق على دور احتياطي الحبوب الاستراتيجي وعلى مدى إمكانية تدخله على الأسواق لتثبيت الأسعار وللتخفيف من آثار الحالات الطارئة على أشد الفئات ضعفا؛

كيفية تمويل احتياطي الحبوب الاستراتيجي وكيفية رصد أنشطته وتدقيقها حسابيا؛

إلى أي مدى يمكن التعاقد مع جهات خارجية لإدارة مخزونات احتياطي الحبوب الاستراتيجي ماديا؛

عملية اتخاذ القرار وإلى أي مدى يمكن تحقيق اللامركزية في هذا الشأن لمعالجة المشكلات المحلية؛

دور الوكالات المانحة، إذا ما كان عليها القيام بأي دور.

سياسة المعونة الغذائية

٢٥- نادرا ما كان يتم في الماضي، في إطار المشروعات الإنمائية طويلة الأجل في تنزانيا، توزيع المعونة الغذائية على نحو مباشر. فبخلاف حالات الإغاثة الطارئة، كانت المعونة الغذائية تباع على الأسواق المفتوحة لإدرار أموال

نظيرة لمساندة الميزانية، أو لتحويلها إلى نقد لاستخدامها بواسطة آليات معينة في مشروعات ذات دورة مغلقة، كأن تستخدم على سبيل المثال في مصانع لإعداد منتجات الألبان ثم الانتفاع بحصيلة الأموال المولدة لتطوير مصانع الألبان الأهلية.

٢٦- ونظرا لتزايد المشكلات التي يواجهها سكان تنزانيا في المناطق التي تعاني من الانعدام المزمن للأمن الغذائي، تبدى الحكومة اهتماما بالغا بمواصلة الانتفاع إلى أقصى حد ممكن بالإمكانيات التي تتيحها مشروعات المعونة الغذائية كوسيلة للتنمية. ونظرا لأن الحكومة تعوزها نسبيا التجربة في استخدام المعونة الغذائية للاستهلاك المباشر دعما للأنشطة الإنمائية، فهي تعتمد إلى حد كبير في التنفيذ على مساندة المنظمات غير الحكومية.

٢٧- في العديد من الحالات تم شراء الأغذية محليا من المناطق التي بها فائض، لاستخدامها سواء في العمليات الطارئة أو في المشروعات الإنمائية. وقد شجعت الحكومة هذا الإجراء بشدة باعتباره وسيلة لدعم الإنتاج.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

٢٨- بدأ **البرنامج** منذ عام ١٩٦٣ في تقديم معونة ملحوظة إلى تنزانيا تقدر قيمتها حتى الآن بنحو ٥٣٩ مليون دولار. وتضمنت هذه المعونة أغذية للتنمية كما تضمنت أيضا إغاثة للاجئين، ولضحايا الجفاف والفيضانات. ويوضح الملحق التوزيع التفصيلي لهذه المعونة.

المعونة الطارئة

المساعدات المقدمة إلى اللاجئين

٢٩- تتمتع تنزانيا بالإشادة الدولية لدورها في مساعدة اللاجئين الفارين من البلدان المجاورة. فمنذ بداية عقد الستينات وعدد اللاجئين في تصاعد ملحوظ، مما يدل على النزاعات الأهلية المتواصلة التي تدور في شرقي أفريقيا ووسطها. ومنذ عام ١٩٦٣ تم اعتماد نحو ٣٠ عملية طارئة لهذا الغرض، مما ضمن إمدادات الغذاء المنتظمة للاجئين في تنزانيا.

٣٠- وفي عام ١٩٩٥، أدمجت معونة **البرنامج** للاجئين ضمن عمليات البحيرات الكبرى الإقليمية. وقد أتاح النهج الإقليمي **للبرنامج** المرونة اللازمة للانتقال بالأغذية تبعا لتحركات اللاجئين؛ وقد اتضحت أهمية ذلك بصفة خاصة أثناء إعادة اللاجئين من رواندا إلى بلدهم في نهاية عام ١٩٩٦.

٣١- وقد أبقت الحكومات المانحة على مساندتها الضخمة للمكون المتعلق باللاجئين في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش (عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش تنزانيا- ٦٠٧٧)، وبالتالي لم تنقطع عمليات نقل الأغذية إلا نادرا. وتبلغ قيمة أغذية **البرنامج** بالإضافة إلى التكاليف ذات الصلة في هذا الجزء من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الإقليمية نحو ٥٢ مليون دولار سنويا (مليون دولار أسبوعيا).

المساعدات المقدمة لضحايا الجفاف والفيضانات

٣٢- يتضح من تحليل لعمليات **البرنامج** حتى الآن زيادة عدد عمليات الإغاثة وتواترها. ومن المعتقد أن هذا الاتجاه يصاحبه انخفاض عام في الدخول الريفية مع زيادة الاعتماد على معونات الإغاثة. ونظرا لأن قدرة الفقراء على مواجهة الصدمات المناخية تتدنى على نحو متواصل، فقد كانت أول عملية يجيزها **البرنامج** للإغاثة من الجفاف في عام ١٩٧٥. ومنذ ذلك التاريخ أجاز ١٤ عملية أخرى. والملاحظ أنه بالرغم من جهود الإنعاش الاقتصادي، نفذت خمس من هذه العمليات خلال الثلاث سنوات الماضية وحدها.

عمليات خاصة

٣٣- طوال الست سنوات الماضية، كان **البرنامج** شريكا هاما في شركة السكك الحديدية التنزانية سواء كعميل أو كوكالة ممولة. وبالنظر إلى البرامج قيد التنفيذ في منطقة البحيرات الكبرى وداخل تنزانيا، نقل **البرنامج** سنويا بواسطة السكك الحديدية التنزانية كميات تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف طن. ومن أجل توفير القدرة اللازمة على نقل هذه الكميات الاستثنائية دون التأثير على النشاط التجاري للسكك الحديدية التنزانية، وظف **البرنامج** في عام ١٩٩٦ مبالغ وصلت إلى ٤,٣ مليون دولار في مشروع للمساعدة. كما قدم **البرنامج** مساعدات لإصلاح المرافق في ميناء كيغوما (على بحيرة تانغانيقا)، ولإصلاح الطرق التي تستخدمها قوافل الإغاثة، ولإنشاء مركز جديد لتفريغ البضائع في إيزاكا، يعتبر حيويا لعمليات الإغاثة في منطقة البحيرات الكبرى.

المعونة الإنمائية السابقة

٣٤- بدأ تقديم المعونات الإنمائية لمصانع الألبان في عام ١٩٧٥ واستمرت حتى عام ١٩٩٦، وهي تمثل نحو نصف المعونات الإنمائية التي قدمها **البرنامج** لتنزانيا حتى الآن. في حين أن المساعدات المقدمة لإنتاج السيزال فيما بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٤، فتمثل نحو ٣٠ في المائة من هذه المعونات. كما نفذت خلال عقد الثمانينات مشروعات صغيرة لإنتاج المحاصيل منها الأرز والمطاط في زنجبار. وقد حقق العديد من هذه الأنشطة أصولا ملموسة نتجت عنها فوائد دائمة للمستفيدين. أما المعونات الغذائية فقد تم تحويلها في الغالب إلى نقد. وكما جاء في مخطط الاستراتيجية القطرية لتنزانيا في عام ١٩٩٥، لم تعد سياسات واستراتيجيات **البرنامج** في الآونة الأخيرة، بعد أن كانت تركز على الفقراء والجوعى، تشجع مساندة مشروعات تنمية الإنتاج الحيواني والمحاصيل النقدية. ففي الوقت الذي اعترف فيه مخطط الاستراتيجية القطرية لعام ١٩٩٥ أن " تنزانيا سوف تجئ على رأس أية قائمة للبلدان التي تستحق معونة **البرنامج** الإنمائية" إلا أنه أوصى باتباع نهج يتسم بالحذر عند تجهيز أية حافظة جديدة للمشروعات الإنمائية.

٣٥- وفيما يتعلق بالمشروع الرائد الذي تشترك فيه الحكومة و**البرنامج** لصالح ضحايا مرض الإيدز في منطقة كاغيرا، فقد رؤى أن هذه المبادرة لن تنتفع في المستقبل بمعونة **البرنامج** إلا في أضيق الحدود.

٣٦- كما أوصى مخطط الاستراتيجية القطرية لعام ١٩٩٥ بتركيز النشاط الإنمائي على نحو مرن عند مساندة الأنشطة الريفية الإنمائية التي ترجع إلى مبادرة من المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. كما أوضح المخطط أن مثل هذه الأنشطة يجب ألا تنفذ أثناء المواسم الزراعية. وقد وردت هذه التوصية في المشروع الرائد الحالي الذي يسانده **البرنامج** لدعم الأمن الغذائي في المناطق المهددة بالجفاف والمشار إليه آنفا. وفي عام ١٩٩٥ لم ترحب الحكومة بلدئ ذي بدء، بالمعونة الغذائية المقدمة لدعم برامج التغذية في التعليم الأولي. ولكن طرأ فيما بعد تغير على هذه السياسة

بالنظر إلى التدني المتزايد في معدلات القيد في المدارس نتيجة لتصاعد انعدام الأمن الغذائي، ولهذا السبب تساند الاستراتيجية الجديدة المبادرات في هذا القطاع، كما تم توضيحه فيما بعد.

مشروعات البرنامج الإنمائية في تنزانيا في الوقت الحالي

٣٧- خلال عام ١٩٩٦، كان **البرنامج** يشارك إلى أقصى حد في مساعدة الحكومة بمناسبة برنامج اللاجئين في غربي تنزانيا، بالتعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، وغيرها من الوكالات الإنسانية، في وقت كانت فيه المساعدات المقدمة إلى ضحايا الجفاف في تزايد مستمر. أما مساعدات **البرنامج** الإنمائية فكانت في ذلك الوقت متوقفة تماما. وبالنظر إلى تدهور الأمن الغذائي الملحوظ فقد قرر **البرنامج** والحكومة بذل جهودا جديدة من أجل العمل معا للتعرف على كيفية إيلاء قدر أكبر من الأولوية لعمليات المساندة طويلة الأجل لأشد الأسر ضعفا في المناطق الريفية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

٣٨- وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩، توالت خمس عمليات للإغاثة من الجفاف بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من سبل العيش للمستفيدين الذين يركز عليهم **البرنامج** جهوده. وتولت المنظمات غير الحكومية توزيع غالبية الأغذية، كما بدأت أنشطة الغذاء مقابل العمل على أساس تجريبي بمناسبة بعض هذه العمليات الطارئة.

٣٩- وتمهد المبادرات الرائدة الجارية، والموضحة فيما يلي، الطريق أمام برنامج موسع للمعونة الإنمائية.

مشروع تنزانيا ٥٩٧٥ : "دعم الأمن الغذائي والبنيات الأساسية الريفية عن طريق مشروعات العون الذاتي في المناطق المهددة بالجفاف".

٤٠- بدأ هذا المشروع الرائد الذي اعتمد على تجارب الغذاء مقابل العمل المنجزة في إطار العمليات الطارئة السابقة، عملياته في شهر ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٨، مركزا على نحو ٥٠٠ ٧٨ من المستفيدين. وربط المشروع بين الطوارئ والتنمية، وساند المبادرات المحلية بالاشتراك مع المنظمات العاملة في هذه المناطق، محاولا في نفس الوقت توفير الحوافز اللازمة لتقديم مساندة أكبر لعمليات الأمن الغذائي طويلة الأجل. وقد شملت المرحلة الرائدة عشر مقاطعات من بين المقاطعات الأربع وخمسين التي اتضح خلال موجات الجفاف التي أصابت البلد في السنوات الأخيرة، أنها من أشد المقاطعات ضعفا.

٤١- وأتاح هذا المشروع للعاملين بالزراعة المعيشية الذين عانوا كثيرا من أزمات غذائية حادة، المشاركة في أنشطة إنمائية كثيفة العمالة ولا سيما خارج مواسم الزراعة. ويكمن نجاح المشروع في الشراكة الوثيقة بين **البرنامج** والمنظمات العاملة مع المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المناطق شبه القاحلة بتنزانيا. وبالرغم من أن الظروف الطارئة التي أحاطت ببدء تنفيذ المشروع أثبتت أن مشروعات الغذاء مقابل العمل تقوم أيضا بدور في توفير الإغاثة الطارئة، إلا أن الأنشطة المنجزة أكدت في نفس الوقت دور المعونة الغذائية المفيد في دعم التنمية الريفية.

٤٢- وتتراوح الأنشطة المبدئية بين الصيانة الروتينية لطرق الوصل في القرى وبناء حجرات جديدة للدراسة في المدارس الابتدائية، وبين إصلاح شبكات الري الصغيرة وإجراءات مقاومة الانجراف. وقد تضمن المشروع الرائد أيضا أنشطة للتدريب مخصصة للنساء، إلا أن البدء فيها تأخر بعض الوقت نظرا لعدم كفاية القدرات التقنية. وفي أواخر عام ١٩٩٩، طلب إجراء دراسة حول الآثار المترتبة على التمايز بين الجنسين، إلا أن نتائجها لم تكن متوافرة وقت إعداد هذا المخطط. وتعتبر مشاركة المرأة في إدارة المشروع من السمات الواردة في تصميمه، كما أن المشروع

يهدف إلى تلبية مبادئ **البرنامج** التوجيهية والتي تقضى بأن ٢٥ في المائة على الأقل من الأصول المنشأة يجب أن تعود بالفائدة على النساء.

مشروع تنزانيا ٦١١٣ : " دعم التعليم الابتدائي في المناطق المعرضة للجفاف والمناطق الرعوية"

٤٣- يبدأ تنفيذ هذا المشروع المعتمد في يونيو/حزيران عام ١٩٩٩، في يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يفيد نحو ٠٠٠ ٨٠ من تلاميذ المدارس، بما فيهم ٥٠٠ ٣ تلميذ يعيشون في مناطق رعوية في أروشا سيجرى تشجيعهم على البقاء في المدارس الداخلية. ومن بين العدد الإجمالي للتلاميذ المقرر انتفاعهم من هذا المشروع، ٤٨ في المائة منهم من الفتيات. وسيجرى اختبار التغذية المدرسية في مناطق دودوما، وسينجيدا، وأروشا، لفترة تمتد على سنتين. ويهدف هذا المشروع إلى تقديم المساعدة إلى هؤلاء الأطفال الذين يعيشون في مناطق عانت خلال السنوات الأخيرة من عجز غذائي حاد، وإلى استكمال الاستثمارات الأساسية المقدمة من مجتمع الجهات المانحة في تنزانيا لصالح الأنشطة التعليمية.

٤٤- يهدف **البرنامج** إلى تقديم يد العون إلى الأطفال الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أكثر المناطق تعرضا للجفاف، وذلك من أجل مواجهة نسب التغيب العالية التي اتضحت خلال الفترات القاحلة من العام. فالعديد من الأطفال يتغيبون من المدرسة أو يتركونها تماما بحثا عن الغذاء. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الفتيات، اللواتي يضطلعن بمسؤوليات تفوق تلك المنوطة بالفتيان، من أجل توفير الغذاء للأسرة. فخلال الفترات القاحلة من العام، تكون الفتيات أول من يتم سحبهم من المدارس للمساهمة في البحث عن الغذاء. وقد اتخذت هذه المشكلات المزمنة حجم الأزمات الحقيقية خلال فترات العجز الغذائي الحاد. واتضح لبعثة للتقدير تابعة **للبرنامج** في أوائل عام ١٩٩٩، أثناء فترة الجفاف الطارئة، أن متوسط معدلات الانتظام لا تتعدى ٣٠ في المائة، وأن معدلات ترك المدرسة في زيادة مستمرة. وتدل أعمال المسح التي أجرتها مؤخرا الوكالة الدنمركية للتنمية الدولية أن مناطق العجز الغذائي تعتبر أيضا من المناطق المتضررة من الناحية التعليمية.

٤٥- وقد وقع الاختيار على دودوما وسينغيدا باعتبارهما من المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على نحو مزمن وخطير، فضلا عن تعرضهما للجفاف وتأثرهما بحالة من الفقر العام. وقد تم في هذه المناطق إعطاء الأولوية للدوائر التي تعاني من أكبر قدر من انعدام الأمن الغذائي وتتعاظم فيها الاحتياجات التعليمية. وأضيفت منطقة أروشا إلى المنطقتين السابقتين بسبب مشكلات أطفال البدو ولعدم استخدام مرافق المدارس الداخلية بكامل طاقتها نتيجة للعوائق المالية التي تواجهها الحكومة. ويعتبر عدم انتفاع الفتيات البدويات بهذه المدارس الداخلية إلا بشكل محدود، من المشكلات الملحة التي تتعدد أسبابها،والتي سيعالج بعضها عن طريق المشروع.

توجهات معونة البرنامج في المستقبل

٤٦- سيسعى البرنامج القطري في المستقبل لمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي المتفاقمة في تنزانيا عن طريق دعم الأنشطة الإنمائية على نحو متزايد، ودعم الشراكة مع المصالح الحكومية، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مباشرة مع المجتمعات الريفية.

٤٧- ومع ذلك، فمن المرجح أن تستمر عمليات اللاجئين وأن تفوق احتياجاتها المالية غيرها من العمليات. علاوة على ذلك، يقتضي الاتجاه الملاحظ من حيث تواتر العمليات الطارئة الغذائية، اعتبار التأهب للكوارث، ومواصلة إدخال

التحسينات على عمليات التقدير، ومنهجيات تحديد المستفيدين واختيار المناطق، من مجالات العمل الهامة خلال الخمس سنوات القادمة.

مراكز النشاط الاستراتيجي

٤٨- أجرت بعثة للبرمجة تابعة **للبرنامج** في شهري أبريل/نيسان – مايو/أيار عام ١٩٩٩ استعراضا لاستراتيجيات معونة **البرنامج** الإنمائية لتنزانيا، بالاشتراك مع المكتب القطري ومع الحكومة، انتهت إلى اتفاق عريض على ضرورة تركيز البرنامج القطري في المستقبل، أولا وقبل كل شئ، على ثلاثة من مراكز النشاط الاستراتيجي الخمسة لأنشطة **البرنامج** الإنمائية التي تحددت في الوثيقة التي أجازها **المجلس التنفيذي** مؤخرا (WFP/EB.A/99/4-A) وعنوانها: "تمكين التنمية". ومراكز النشاط الاستراتيجي الثلاثة هي:

تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب؛

تمكين الأسر الفقيرة من تحقيق الأصول والمحافظة عليها؛

التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لمثل هذه الأزمات المتكررة.

٤٩- من غير المستبعد توفير المساندة للبرامج التغذوية وإن كانت ستترك لمرحلة لاحقة بالنظر إلى قلة الموارد المتاحة وإلى الأولويات التي حددتها الحكومة للمعونة الخارجية. وستنفذ مساندة أنشطة حماية البيئة كلما كانت مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمحافظة على الأصول الخاصة بالفقراء، تنفيذا للأولوية المشار إليها فيما سبق.

مراكز النشاط الجغرافي

٥٠- بدأ **البرنامج** بالفعل بالتركيز على المناطق المعرضة لأشد المخاطر والتي تعيش فيها غالبية الفقراء. وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦، ينوى **البرنامج** تركيز الجزء الأكبر من معونته الإنمائية لتنزانيا على المقاطعات التي اعتبرت بالفعل من المقاطعات التي تعاني من انعدام مزمن في الغذاء. وتقع المناطق المتأثرة في الأقاليم الوسطى والشمالية، بما فيها أروشا (مقاطعة واحدة)، ودودوما، وإيرينغا، وكيليمنجارو، وموانزا، وشينيانغا، وسيغيدا، وتابورا، وطانغا. ومع ذلك، فإن آثار موجات الجفاف والفيضانات المتكررة تختلف من منطقة إلى أخرى، وبالتالي ستستخدم البيانات التفصيلية المتوافرة لتحديد الأنشطة التي ينبغي التركيز عليها.

٥١- يجرى **البرنامج** تعزيز قدراته الإدارية عن طريق إنشاء وحدة لا مركزية للبرامج الإنمائية يكون مقرها في مدينة دودوما الرئيسية الواقعة على محور منطقة السهل المركزي الجاف حيث تنفذ غالبية مبادرات **البرنامج** الإنمائية. ويقع هذه المكتب الفرعي الذي أنشئ أصلا للإشراف على العمليات الطارئة لمقاومة الجفاف، بالقرب من وزارة الحكومة المحلية الهامة، والتي يقع مقرها أيضا في دودوما.

٥٢- كما تركز أيضا المعونة التي يقدمها **البرنامج** في إطار العملية الإقليمية للإغاثة الممتدة والإنعاش في البحيرات الكبرى- ٦٠٧٧، على أفقر المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق كاغيرا وكيغوما التي يغشاها اللاجئون.

٥٣- وينظر **البرنامج** أيضا في تجديد معونته لزنجبار، حيث تزداد حدة الفقر بسبب الانكماش الاقتصادي، والنمو السكاني، وندرة الأراضي المتاحة. وأشارت حكومة زنجبار إلى أن جزيرة بمبا تعتبر أكثر مناطق الأرخبيل معاناة من انعدام الأمن الغذائي.

منهجيات التقدير وتحديد المستفيدين واختيار المناطق

٥٤- لإمكان إدراك مدى ضعف الأسر الريفية في مواجهة التقلبات الاقتصادية والمناخية، من الضروري استكمال "المؤشرات الجغرافية" بعمليات تحليل أكثر عمقا للاقتصاديات الريفية وللعلاقات المتبادلة بين المجموعات الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في السنوات الأخيرة، إلا أن تحديد الأسر المستفيدة ما زال يمثل أكبر تحد سواء **للبرنامج** أو للحكومة، في مجال المعونة الغذائية.

٥٥- بفضل المساندة المالية المقدمة من إدارة المعونة الدولية بالمملكة المتحدة، ومكتب الجماعة الأوروبية للشؤون الإنسانية، أجرى **البرنامج** بالاشتراك مع حكومة تنزانيا ومع صندوق إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة، عمليات تقدير للاقتصاد الغذائي الأسري في أروشا، ودودوما، وسينغيدا. وكان الغرض من هذه العمليات هو: (أ) إعداد تحليل أساسي لسبل عيش الأسر يوضح استراتيجيات المواجهة والتخفيف من آثار انعدام الأمن الغذائي المتاحة لسكان هذه المناطق؛ (ب) توفير سبل مواجهة انعدام الأمن الغذائي في الوقت المناسب وعلى نحو ملائم باستخدام الأدوات التي تتيحها عمليات تقدير الاقتصاد المنزلي؛ (ج) بناء وتعزيز قدرات الحكومة و**البرنامج** على استخدام إطار عمليات تقدير الاقتصاد المنزلي كأداة تكميلية لتحليل ظروف انعدام الأمن الغذائي.

٥٦- وقد أدت عمليات التقدير المشار إليها إلى التعرف على نحو أفضل على أسباب عدم قدرة العديد من الأسر الريفية على مواءمة وتنويع سبل عيشها لتواكب عدم الاستقرار المناخي الذي يتعذر التنبوء به والذي واجهته طوال الثلاث سنوات الماضية. ودلت المشاورات التي أجريت مع الحكومة والجهات المانحة على الاهتمام بتوسيع إطار أعمال التقييم المشار إليها لتشمل مناطق أخرى.

مساندة برامج تعزيز الأمن الغذائي

٥٧- كما سبق وأشرنا آنفا، تعتبر حكومة تنزانيا القطاع الزراعي أداة هامة لدعم الأمن الغذائي والحد من الفقر. وتماشيا مع أولويات الحكومة ومع أهدافها الإنمائية التي تسعى إلى تحقيقها، سيخصص **البرنامج** معونته لدعم مجموعة متكاملة من مستلزمات المساندة التقنية للزراعة تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للأسر الفقيرة من خلال إنشاء الأصول والحفاظ عليها، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. وسيعد **البرنامج** هذه المجموعة المتكاملة من المستلزمات التقنية بالاشتراك مع حكومة تنزانيا، **والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة**، وعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في تنزانيا بما فيها Concern، والخدمة المسيحية للاجئين في تنغانيقا، ومساعدة الشعوب النرويجية، والرؤيا العالمية، وكاريتاس، وصندوق الأمانة "الفرص المتساوية".

٥٨- وسيساند **البرنامج** "مشروع تنمية شبكات الري الصغيرة القائم على العون الذاتي" الذي ينفذه **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** والمخصص للعاملين في مجال الزراعة المعيشية المتأثرين بشدة من الجفاف ويعانون من فترات عابرة من انعدام الأمن الغذائي في السنوات التي تقل فيها معدلات هطول الأمطار. وستتيح المعونة الغذائية لأفقر الأسر التي تزاول الزراعة المعيشية الانتفاع بأحدث التحسينات المستدامة في مجال الإنتاج عن طريق شبكات الري الصغيرة في المناطق ذات المحاصيل الفقيرة والتي تقل فيها نسبة التهطل. وقد تم تصميم مشروعات **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** لمساعدة صغار المزارعين الذين يعيش نصفهم تحت خط الفقر. وستركز معونة **البرنامج** الغذائية أساسا على أشد الأسر فقرا – ولا سيما على الأسر التي ترأسها النساء – لمساعدتها على بناء قدراتها والاستثمار في تنمية أراضيها المروية وبذلك تتمكن من الاشتراك في مجموعات مستخدمي المياه كأعضاء كاملي الحقوق.

٥٩- وسيتمكن **البرنامج** من مساندة البرنامج الوطني الموسع الخاص بإنتاج الغذاء دعما للأمن الغذائي في مراكز النشاط الجغرافي المشار إليها آنفا، وبالدرجة الأولي لمساندة أنشطة الحفاظ على المياه التي تفيد أشد الأسر فقرا.

٦٠- استعرضت بعثة **للبرنامج** بالاشتراك مع **منظمة العمل الدولية**، في منتصف عام ١٩٩٩، عينة من أنشطة الستة أشهر الأولي من المشروع الرائد، وأجرت تقديرا لعدد من المقترحات المتعلقة بالتدخلات في المستقبل، بما فيها دراسة حول المساندة المقترحة لمشروع العون الذاتي الذي يموله **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** لشبكات الري الصغيرة. وأوصت البعثة بأنه ينبغي على المشروع، في السنوات الزراعية الطبيعية، التركيز على التدخلات المرتبطة بشكل مباشر بالأمن الغذائي. كما تمت التوصية بتوخي معايير أكثر دقة في العمل، وبوضع برنامج للأنشطة لتجنب التداخل بينها وبين الإنتاج الغذائي، طالما أن جميع الأسر الريفية في مناطق المشروع المختلفة تتوافر لها في الواقع إمكانات الانتفاع بالأرض كما أنها مرتبطة كلية بالزراعة منذ بداية موسم الأمطار حتى موسم الحصاد. وسوف تستخدم، قدر الإمكان، السلع المتوافرة محليا والتي تدخل ضمن الحصة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**، بعد الانتهاء من أنشطة كل موسم، وقرب الفترة القاحلة (الفجوة الغذائية).

٦١- ينبغي ضمان المزيد من التمويل المشترك لمساعدة المنظمات غير الحكومية الشريكة لا لتوفير البنود غير الغذائية فحسب وإنما أيضا لتولى التصميم الفني، والإشراف، وأعمال الإرشاد على مستوى المجتمعات المحلية. وترتبط برامج المنظمات غير الحكومية بالإجراءات التي تتم سنويا لوضع الميزانيات وحشد الموارد، مما يجعل عملها على المدى الطويل مع المجتمعات المحلية من الأمور المشكوك فيها.

٦٢- سيتم تمديد المرحلة الأولية الرائدة المحددة بثمانية عشر شهرا لمدة سنتين إضافيتين، أي حتى البرنامج القطري لعام ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن تؤدي التجربة المستفادة من فترة تمديد المرحلة الرائدة من المشروع إلى إضافة مكون موسع للأمن الغذائي على البرنامج القطري.

مساندة التعليم الابتدائي

٦٣- استنادا إلى الخبرة المكتسبة من المشروع الرائد للتغذية المدرسية المنفذ في مناطق دودوما، وسينغيدا، وأروشا، سيتم النظر في تحقيق المزيد من التوسع في هذا النشاط لمساعدة عدد إضافي من التلاميذ في المناطق المتأثرة على نحو خطير من الجفاف.

٦٤- سيساهم مشروع التغذية المدرسية وتوسعاته المحتملة في "تيسير فرص انتفاع المرأة على قدم المساواة بالموارد" عن طريق توفير الحوافز لتشجيع الفتيات للالتحاق بالمدارس والاستمرار فيها. وكما ذكرنا سابقا، التفاوت بين الجنسين في إجمالي أعداد المقيدين في المدارس الابتدائية، ضئيل للغاية نسبيا (الفتيات يمثلن ٤٩ في المائة من إجمالي عدد المقيدين في عام ١٩٩٥، ومعدلات التحاقهن متساوية تقريبا مع الفتيان) باستثناء المناطق الرعوية. ومن المتوقع أن تؤدي معونة **البرنامج** إلى خفض معدلات التوقف عن الدراسة التي تعتبر أعلى بين الفتيات. وسيتم رصد ذلك عن كثب عن طريق أعمال المسح الأساسية والمتابعة ومن خلال التقارير الروتينية.

٦٥- سيتخذ **البرنامج** في تنزانيا خطوات إيجابية لزيادة عدد النساء في لجان المدارس التي تضم أولياء الأمور المنتخبين والمدرسين. فمن الناحية التاريخية، كان الرجال الذين كثيرا ما كانوا يعتبرون بمثابة "القادة"، يشكلون غالبية أعضاء اللجان المدرسية. وستساهم مناصرة **البرنامج** في الترويج لمشاركة المرأة على قدم المساواة في هياكل السلطة وفي اتخاذ القرار.

زنجبار

٦٦- أجرى **البرنامج** تقديرا لجدوى مساندة مشروعات الري الصغيرة في بمبا، باعتبارها من الميادين التي تتمتع بالأولوية والتي أشارت إليها حكومة زنجبار. ولكن بالرغم من جدوى المشروع، إلا أن عدم توافر التمويل المشترك له لم يسمح بالسير قدما في إنجازه. وقد يكون من الملائم، قبل البدء مستقبلا في أي تدخل في بمبا، إجراء تحليل للاقتصاد الغذائي الأسري للتأكد من الاختيار الأمثل للمستفيدين من المعونة.

مساندة اللاجئين

٦٧- في الوقت الذي يأمل فيه الجميع أن تكلل المفاوضات الجارية حاليا بالنجاح، إلا أنه من الواقعي تماما الاعتقاد مسبقا بأن **البرنامج** سيواصل تحمل مسؤولية حشد الموارد وتوريد الغذاء، خلال السنوات القادمة، إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين الموجودين غربي تنزانيا. فبالرغم من أن غالبية اللاجئين تمكنوا من استغلال قطعة من الأرض لزراعة الخضر وأن قلة منهم تقوم بزراعة الأرض حول المخيمات، أو العمل محليا كعمال زراعيين، إلا أن توزيع قطع مؤقتة من الأراضي لزراعتها بواسطة أعداد أكبر من اللاجئين، لم يتقرر بعد.

٦٨- سيواصل **البرنامج** تقديم المعونة لنحو ٠٠٠ ١٣ نسمة في المتوسط في المجتمعات المضيفة المحيطة بالمخيمات للمساعدة على التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن وجود اللاجئين بينها.

٦٩- الملاحظ أن ٥٠ في المائة من المجموعات القيادية في غالبية المخيمات، من النساء. علاوة على ذلك، لكل مخيم لجنة للغذاء تتولى كافة المسائل المتعلقة بالأغذية والتي من شأنها التأثير على اللاجئين، علما بأن أكثر من ٥٠ في المائة من أعضاء هذه اللجان من النساء. ونتيجة لذلك، تضطلع النساء بدور قيادي في هياكل السلطة التي تتخذ أو تؤثر على القرارات المتعلقة بإدارة الأغذية. وسوف يستمر **البرنامج** في المستقبل في تشجيع إشراك المرأة، على كافة المستويات، في برامج المعونة الغذائية للاجئين.

التخفيف من آثار الكوارث والتأهب لها

٧٠- خلال السنوات الثلاث الأخيرة، قدم **البرنامج** المساعدات لأكثر من مليون شخص في تنزانيا يعانون من عجز حاد في الغذاء. وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦، يخطط **البرنامج** بمشاركة الحكومة، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات **الأمم المتحدة**، للحد قدر الإمكان، من عمليات الإغاثة عن طريق إعداد برامج لمساندة المجتمعات المتضررة في أوقات الضغوط المناخية أو الاقتصادية الخطيرة. وأولي الخطوات على هذا الطريق، ضرورة بناء القدرات على المستوى المركزي والإقليمي وعلى مستوى المقاطعات، مع إعداد الهيكل التشغيلي للربط بين الوقاية والتأهب. وفي إطار التأهب للكوارث، سيركز **البرنامج** على المسائل التالية:

تعزيز القدرة على إدارة الكوارث؛

تحليل مواطن الضعف ووضع خريطة لها؛

تحديد أهداف الإغاثة

تعزيز القدرة على إدارة الكوارث

٧١- خلال السنوات الأخيرة، تعاون **البرنامج** على نحو وثيق مع الحكومة لمواجهة أزمات العجز الغذائي التي تؤثر على أعداد كبيرة من سكان الريف. وسوف يستفيد **البرنامج** من تجربته السابقة للتوسع في تعزيز القدرة على إدارة الكوارث. ويستفاد من الدروس المستمدة من عمليات الإغاثة السابقة أن مساندة إدارة الكوارث بشكل أقوى يرتكز على بناء القدرات على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات.

٧٢- إن مشاركة **البرنامج** والحكومة في وضع إجراءات موحدة لتقدير الاحتياجات الغذائية ستساهم في وضع خطة مشتركة للتأهب ولمواجهة الكوارث، وبالتالي في إدماج المشروعات الإنمائية التي تتمتع بمساندة **البرنامج** في استراتيجية التخفيف من الآثار على المستوى الوطني. وسوف يواصل **البرنامج** مساندته للحوار بين الأطراف المشاركة في التخفيف من آثار الكوارث، ومساهمته في إضفاء الصبغة المؤسسية على المنهجيات. وسيشمل ذلك التجارب السابقة في تحديد المستفيدين من أغذية الإغاثة وفي توزيعها، بالإضافة إلى اختيار وإعداد المشروعات الإنمائية الصغيرة التي تعود إلى مبادرة من المجتمعات المحلية.

تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها

٧٣- سيتم تعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى المشاركة في الأمن الغذائي وفي التعرف على مواطن الضعف. وسيتواصل التعاون الحالي مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومع نظام الإنذار المبكر، مع مواصلة استكمال مؤشرات الرصد – إنتاج الغذاء، الأسعار، مستويات الدخل– وإضفاء الصبغة المؤسسية عليها من خلال التدريب ووضع أنظمة لجمع البيانات على مستوى المقاطعات بالتعاون مع الحكومة. ومن بين الأدوات الأخرى المقترحة لرصد الدورات الزراعية السنوية ومستويات الضعف، سوف تساهم الحكومة المحلية في منهجية[١١] " حارس موقع المراقبة"، كما سيتم إعداد مشروع نموذجي للمناطق المهددة أكثر من غيرها بالجفاف. علاوة على ذلك، سيتم النهوض بالبحوث المشتركة لإدماج منهجيات الوحدات الحكومية المعنية بالأمن الغذائي، كنظام الإنذار المبكر، وصندوق إغاثة الطفولة بالمملكة المتحدة، ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة **للبرنامج**، في نظام شامل لرصد الأمن الغذائي.

تحديد أهداف الإغاثة

٧٤- تحقق مؤخرا تقدم ملحوظ في تحديد الأسر المستفيدة خلال عمليات الإغاثة الطارئة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تطبيق نظام لتحديد المستفيدين من أغذية الإغاثة ولتوزيعها قائم على إدارة المجتمعات المحلية ، مما زاد من فعالية التدخلات. وتشير النتائج الأخيرة إلى أنه بفضل تعميق الوعي على نحو ملائم على مستوى المجتمعات المحلية، ستصل الأغذية الموزعة بالضرورة إلى أشد الفئات فقرا. علاوة على ذلك، تضمن هذه المنهجية حصول عدد أكبر من النساء على هذه الأغذية ومشاركتهن في عملية اتخاذ القرار. ومن ثم فهي تساند جهود **البرنامج** لتحقيق الأهداف الواردة في "الالتزامات تجاه النساء". وفي إطار الجهود المبذولة للتخفيف من آثار الكوارث، سيدعم **البرنامج** الجهود المبذولة لإضفاء الصبغة المؤسسية على منهجية تحديد المستفيدين من أغذية الإغاثة وتوزيعها القائمة على إدارة المجتمعات المحلية. ويتفق ذلك مع توصيات البحوث التي بدأتها بالفعل إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

---

[١١] استخدمت المنهجية في عمليات لمسح الأوبئة عام ١٩٨٠ بواسطة **منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية**، كما طبقت على الأمن الغذائي في بعض البلدان الأفريقية بواسطة وكالات أخرى.

الرصد والتقييم الجاري

٧٥- سيواصل **البرنامج** في تنزانيا وضع أنظمة للرصد والتقييم تعتبر جزءا من البرامج المنفذة استنادا إلى التجارب الناجحة التي تحققت خلال عمليات الإغاثة الطارئة الأخيرة. ومن المتوقع أن تسفر الجهود الحالية لوضع نظام موحد لرصد وتقييم عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش في منطقة البحيرات الكبرى ، عن مزيد من التعزيز لكافة العمليات، ولا سيما عمليات اللاجئين.

٧٦- وخلال تنفيذ برنامج التغذية المدرسية، سيشارك في إجراءات الرصد والتقييم كل من الحكومة، والمدرسين، وأولياء الأمور، بالإضافة إلى التلاميذ. ويجرى حاليا تنفيذ مسح أساسي، يليه مسح آخر قرب نهاية مرحلة المشروع الرائد.

٧٧- قبل مواءمة إجراءات الرصد والتقييم الحالية بهدف إدخال التحسينات على الأمن الغذائي، سيسعى **البرنامج** في تنزانيا لإشراك المجتمعات المحلية ولا سيما النساء. وسيضمن بذلك أن النظام تم تصميمه بطريقة يسهل فهمها وقبولها. ومن المأمول فيه أن تسفر هذه العملية عن الاستمرار، طوال مدة تنفيذ المشروع، في تطبيق نهج قائم على المشاركة.

الشراكات

٧٨- سيهدف البرنامج القطري لتنزانيا إلى تعظيم اندماجه بالبرامج الثنائية ومتعددة الأطراف وبالمنظمات غير الحكومية. وسوف تندرج كافة البرامج ضمن استراتيجية تنزانيا للمعونة الخارجية المشار إليها فيما سبق في إطار " السياسات الشاملة" للحكومة (الفقرة ١٨). وباضطلاع الحكومة بدور رئيسي في إعداد استراتيجية تنزانيا للمعونة، تكون قد التزمت بالاعتماد على نهج قائم على المشاركة العريضة لصياغة هذه الاستراتيجية، مع التأكد من إسهام جميع الشركاء الرئيسيين. وسوف تساند معونة **البرنامج** الغذائية المبادرات في القطاعات التي تعمل على دعم وتنويع سبل عيش فقراء الريف، والنساء والأطفال المتضررين.

٧٩- أدخلت الحكومة في عام ١٩٩٨، نظام اجتماعات المراجعة الربع سنوية. وتقدم هذه الاجتماعات تقارير موقف عن كل قطاع، كما أنها تشجع الحوار المفتوح والصريح بين الحكومة وشركائها.

إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية

٨٠- ينص بيان رسالة فريق الإدارة القطرية **للأمم المتحدة** في تنزانيا على "مساندة أولويات التنمية الإنسانية المستدامة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، والترويج للشروط التي تتيح للجميع المشاركة والانتفاع من عملية التنمية".

٨١- لتنفيذ هذه الرسالة، سوف توجه مساهمات الوكالات الأعضاء بناء على النتائج المنجزة، وتستند إلى تقييم قطري مشترك وعلى **إطار الأمم المتحدة المشترك للمساعدات الإنمائية**. والعديد من الأولويات الواردة في استراتيجية تنزانيا للمعونة، عكستها أعمال وكالات **الأمم المتحدة** الموزعة بحسب تخصصاتها والتي تركز على:

البقاء على قيد الحياة والتنمية

الفقر وسبل العيش المستدامة

البيئة والموارد الطبيعية

توجيه السياسات

٨٢- وساهم **البرنامج** إيجابيا، أثناء إعداد التقييم القطري المشترك **وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية**، في اختيار المجالات بحسب الموضوعات، ومؤشرات التقدير اللازمة لإجراء تحليل مشترك للموقف، وفي وضع هيكل متماسك للمعونة الإنمائية. ويمثل تحليل هشاشة الأوضاع الذي يجريه **البرنامج** من خلال وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة له مساهمة قيمة من جانبه في هذه العملية.

التنسيق بين دورات البرمجة

٨٣- انتهت بالفعل ثلاث وكالات **للأمم المتحدة** في تنزانيا وهي: **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان**، من تنسيق دورات برامجها (١٩٩٧-٢٠٠١). وسيتزامن بدء البرنامج القطري **لبرنامج الأغذية العالمي** مع الدورة القادمة المقررة لأعوام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦. وستستمر إجازة البرامج المقرر تنفيذها خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، في شكل مشروعات.

القضايا الرئيسية والمخاطر

٨٤- لم تكن احتياجات البرنامج القطري من الموارد خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، قد تحددت تماما عند إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية، ويعتبر ذلك جزءا من عملية تجهيز البرنامج القطري. ومن العوامل الحاسمة في هذا الشأن : الأداء، والخبرة المكتسبة في تنفيذ المشروعين الرائدين، بالإضافة إلى مدى توافر التمويل المشترك للشركاء المنفذين، علما بأن الفرص متاحة لرفع المستوى الحالي للمعونة الإنمائية. ويصح للبرنامج القطري لتنزانيا الاعتماد على موارد **البرنامج** الإنمائية في حدود نحو ٥ مليون دولار سنويا، شريطة أن تكون نتائج تقييم الأنشطة الفردية مؤاتية،

٨٥- واستكمالا للأنشطة الإنمائية، ستتحدد المساعدات المخصصة للاجئين تبعا لعدد من هم في حاجة إلى المعونة الغذائية والذي ستقوم اللجنة المشتركة لتقديرات الحاجة إلى الغذاء بتحديده. ومن نافلة القول ضرورة التشديد على الحاجة إلى الإبقاء على وسائل الإمداد وعلى مخزونات ملائمة للطوارئ. أما الاحتياجات الطارئة للإغاثة من الجفاف فلا يمكن تقدير حجمها مسبقا، وإن كان يتضح من الاتجاهات الحالية أنه من المرجح تماما أن تتضح الحاجة إلى مزيد من الاحتياجات الطارئة. وسيقدر حجم هذه المعونة في حينه على أساس الرصد القطري الداخلي، ومؤشرات الإنذار المبكر وإذا ما احتاج الأمر عن طريق البعثات الخارجية المشتركة بين **منظمة الأغذية والزراعة و البرنامج**. كما ستضح أيضا الحاجة إلى مزيد من الموارد للعمليات الخاصة من أجل تحسين النقل والإمداد الإقليمي, وستعطى الأفضلية، كلما أمكن ذلك، للمشتريات التي تتمتع بالكفاءة التكاليفية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى اختلال في الأسواق سواء في المنطقة أو في تنزانيا. وبالنظر إلى ضعف الأوضاع المالية للحكومة، يتوقع **البرنامج** أن يستمر في تمويله لكامل تكاليف النقل الداخلي، والتخزين، والمناولة.

٨٦- ويتوقف نجاح معونة **البرنامج** في تحسين مستوى الأمن الغذائي لأشد فئات السكان عوزا على السياسات الحكومية وعلى المخصصات المالية، بالإضافة إلى زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة. ومن المتوقع أن تؤدي عملية إعداد البرنامج القطري إلى التعرف على أفضل الترتيبات وأقواها للتمويل المشترك مع البرامج الأخرى التي تدعمها الجهات المانحة، بما يتيح البرمجة المشتركة للمعونة على أوسع نطاق.

٨٧- ينبغي إيلاء العناية اللازمة للإبقاء على تقاليد الاعتماد على الذات الراسخة في المجتمع التنزاني. كما ينبغي أن تقتصر المعونة الغذائية الإنمائية على الأنشطة التي تتخطى مستوى الصيانة الطبيعية وغير ذلك من الأنشطة المجتمعية التي تنجز تقليديا على أساس الاعتماد على الذات.

٨٨- نظرا لأن تنزانيا تقع ضمن منطقة البحيرات الكبرى، فهي مرتبطة على نحو وثيق بالعمليات الإنسانية الطارئة والمتشعبة التي تدور على حدودها. وتقوم تنزانيا بدور حساس باستقبالها للاجئين القادمين من البلدان المجاورة، علما بأن أية تدفقات مفاجئة وضخمة للاجئين، ستهدد المشروعات الإنمائية التي ينفذها **البرنامج**، إذ أنها ستؤدي إلى تحويل موارده البشرية المحدودة عن أهدافها الأصلية.

٨٩- كما أن أية كارثة مناخية طارئة، كالتي من المتوقع أن تحدث في تنزانيا كل ٣٠ عاما، وتتطلب عمليات إغاثة على نطاق واسع، قد تعرض للخطر الإنجازات التي تحققت حتى الآن بفضل البرامج الإنمائية.

الملحق

المعونة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي
منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٩٩

نوع المعونة	القيمة* (بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)	النسبة المئوية
اللاجئين والعمليات الطارئة		
المعونة للاجئين	٣٨١,٩	
الإغاثة من الجفاف	٧١,٤	
الإغاثة من كوارث أخرى	٣,٦	
احتياطي الحبوب للطوارئ	٢,١	
المجموع الفرعي	٤٥٩,٠	٨٥,٢
المشروعات الإنمائية		
تنمية مصانع الألبان	٣٨,٣	
إنتاج المحاصيل	٢٢,٩	
التغذية المدرسية	٥,٩	
البنية الأساسية والأمن الغذائي	٥,٠	
الصحة العامة	١,٤	
المجموع الفرعي	٧٣,٥	١٣,٦
عمليات خاصة		
شركة سكك حديد تنزانيا	٤,٣	
الطرق والميناء في منطقة كيغوما	١,٢	
مركز الشحنات في إيزاكا	١,٠	
المجموع الفرعي	٦,٥	١,٢
مجموع المعونة	**٥٣٩,٠**	١٠٠,٠

* القيمة تمثل ما تم اعتماده بالفعل. لم تجر أية تسوية بسبب التضخم وبالتالي فأن قيمة المعونة محسوبة على أساس أسعار اليوم الفعلية، تزيد عن ذلك بكثير.